الفترة التي تلت عملية الابعاد «لدراسة قضية المبعدين وتأثيرها على مسار السلام في الشرق الاوسط» (**الخبر**، الجزائر، ١٩٩٣/١/٧). وفي لقاء جمع الرئيسين في ١٩٩٣/١/٦، اتفق الطرفان «على اقامة تعاون مصري ـ فلسطيني تبعاً لرفض اسرائيل تطبيق قرار مجلس الامن [الدولي] الرقم ٧٩٩» (**المصدر نفسه**). وقد دعمت مصر وجهة النظر الفلسطينية القائلة بأن حل قضية المبعدين يجب ان يكون قبل العودة الى المفاوضات. وفي ندوة عقدت في سويسرا وضمّت كلاً من وزيري خارجية اسرائيل ومصر، قال عمرو موسى: «ان عملية احلال السلام في الشرق الاوسط، برمّتها، قد تنهار ما لم توافق اسرائيل على اعادة جميع المبعدين الفلسطينيين... [ونحن] لا نريد ان نحرج الحكومة الاسرائيلية، اننا نريد ان نساعدها في الخروج من هذا المأزق» (**القدس العربي**، ٣٠ ـ ١٩٩٣/١/٣١)؛ وأوضح موسى «ان عملية السلام في الشرق الاوسط قد تنهار ما لم توافق اسرائيل على اعادة جميع الفلسطينيين الذين أبعدتهم الى لبنان يوم ١٩٩٢/١٢/١٧ (**المصدر نفسه**، ١٩٩٣/٢/٢)؛ كما اعتبر قرار حكومة اسرائيل باعادة ١٠١ مبعداً «بداية احترام... للاتفاقية التي تُحرم ابعاد السكان المقيمين في أراضٍ محتلة... [وهو] بمثابة اقرار من الحكومة الاسرائيلية بأن الحل الوحيد لموضوع المبعدين هو عودتهم جميعاً... [و] ان مصر تتابع اتصالاتها مع الحكومة الاسرائيلية لضمان عودة كل المبعدين بأسرع ما يمكن» (**المصدر نفسه**، ١٩٩٣/٢/٣)؛ كما رأى «ان استئناف مفاوضات السلام العربية ـ الاسرائيلية غير ممكن قبل نيسان (ابريل)، وهو أجل سيسمح بتجاوز العقبات التي تقف أمام هذه المفاوضات... [فـ] قرار اسرائيل بإعادة مئة مبعد، بالرغم من انه خطوة في الاتجاه الصحيح، الا أنه لا يمثّل تطبيقاً كاملاً لقرار الامم المتحدة القاضي بعودة جميع المبعدين» (**الخبر**، ١٩٩٣/٢/١٣)؛ وكان موسى صرّح بأن القاهرة وواشنطن تعملان، بجد، من أجل التوصل مع اسرائيل الى اتفاق على «عودة كل المبعدين الفلسطينيين في غضون أسابيع واستئناف محادثات سلام الشرق الاوسط المعلّقة... [و] اذا لم تحل أزمة المبعدين فإن ذلك سيكون له، بالتأكيد، تأثير عكسي وسلبي على مناخ واحتمالات السلام» (**القدس العربي**، ٦ ـ ١٩٩٣/٢/٧).

وشكّل موضوع المبعدين الفلسطينيين أحد محاور اهتمامات السياسة المصرية ـ العربية، أيضاً. فقد زار الرئيس المصري، حسني مبارك، سوريا في ١٩٩٣/١/١٣، وبحث مع الرئيس السوري، حافظ الاسد، من بين ما بحثه، حسب الناطق الرسمي باسم الرئاسة السورية «الانعكاسات الخطيرة لقضية المبعدين الفلسطينيين على مسار السلام في الشرق الاوسط» (**الشعب**، الجزائر، ١٩٩٣/١/١٤)؛ كما زار مبارك دمشق ثانية في ١٩٩٣/٢/٩، وبحث مع الرئيس السوري في الامر نفسه؛ وفي المؤتمر الصحافي المشترك قال مبارك عن قضية المبعدين «ناقشناها مع الرئيس حافظ الاسد، وهي احدى قضايا الساعة... [و] نتمنى قبل ان تبدأ المفاوضات ان يكون هناك نوع من التشجيع بأن تكون قضية المبعدين قد حلت؛ لذلك أناشد المسؤولين في اسرائيل والقوى المحبة للسلام في العالم ان تساعد على انهاء هذه العملية انهاء تاماً تفادياً لاعاقة عملية السلام» (من وقائع المؤتمر الصحافي، **تشرين**، ١٩٩٣/٢/١٠، ص ١١).

وتميّز موقف سوريا بالاصرار على تنفيذ قرار مجلس الامن الدولي الرقم ٧٩٩، ودعوة مجلس الامن الدولي الى تحمل مسؤولياته في تطبيق القرار اياه، حسب تصريحات وزير الخارجية السوري، فاروق الشرع، الذي قال: «ان هناك دوراً كبيراً يجب على مجلس الامن [الدولي] وكلّ من راعيي مؤتمر السلام القيام به من أجل ممارسة الضغط على اسرائيل واجبارها على تنفيذ القرار الرقم ٧٩٩، والذي يضمن العودة المأمونة للمبعدين الفلسطينيين» (**السلام**، ١٩٩٣/١/١٥)؛ لكن لهجة الرئيس السوري، حافظ الاسد، جاءت أقل حدّة من لهجة وزير خارجيته، بعد زيارة الرئيس مبارك لسوريا في ١٩٩٣/١/١٣، فقد أكد الأسد ان «على اسرائيل ان تجد الحل لمشكلة الفلسطينيين الذين أبعدوا الى جنوب لبنان في وقت قريب» (**القدس العربي**، ١٩٩٣/١/١٥)؛ كما اعتبرت سوريا، حسب تصريح وزير خارجيتها، «ان عودة ربع المبعدين الفلسطينيين، كما قررت اسرائيل بالتشاور مع واشنطن، لا يسوي الوضع» (**المصدر نفسه**،